

الضئان فؤاد الكبسى لـ «الميثاق»:

بعض الفعاليات الثقافية تقتوه التراتة اليمنية لجتم سبب غيب الأصوات النسائية



«من أجل الحقوق تندلع الحروب»... هاجس يشغل هذه الأيام بال الفنان فؤاد الكبسى وهو يعكف على توثيق الأغاني اليمنية بغية إحتفظ على الموروث الفني اليمني وحمائته من «السطو» الذي يتعرض له... الزميل (جميل الجعدي) عرج معه على كثير من الحوار المتعلقة بفنّه وحياته الشخصية أو ما يهتم الفن اليمني بشكل عام.. فؤاد الكبسى أفرغ كل ما في جعبته بالتحفظات



الكثير من حالات التشويه والسطو تمر عبر لجنة المصنفت بالوزارة

مساحة الأغنية اليمنية كافية مقابل الأغاني الأخرى؟!

طريق مسدود

– في الحقيقة التلفزيون اليمني بحاجة لموازنات الأغنية تكلف كثير، فالأغنية تكلف من (٣٠٠) إلى (٤٠٠) ألف دولار، وعندنا لا يوجد قدرة لإنتاج أغنية ولو بالف دولار، وبالتالي لا نستطيع إنتاج أغنية صحيحة.

صاحب البرنامج التلفزيوني لا يجد مادة غنائية يمنية يشد بها الجمهور ويجذب المشاهد بسبب رداءة التصوير وشكل الفنان ومظهره وكذلك الديكور يلجا إلى الأغنية الأخرى.

■ كنت رئيساً للجنة التحضيرية لإنشاء نقابة للفنانين.. أين وصلت؟!

– وصلنا لطريق مسدود.. بعد (٦) أشهر جهزنا خلالها النظام الأساسي وأقرر وأعدنا للانتخابات، أصبح مصيرها مؤجلاً نتيجة بروز قضايا شخصية وظروف خارجية تتعلق بالتمويل والدعم المادي، أبعدتني عن الاستمرار في بذل الجهود لإنشاء مثل هذه النقابة، ومع الأيام أخاف أن أصل لقناعات بأنه سيكون شأن نقابتنا شأن أي نقابة أخرى ليس لها دور في المجتمع إلا ما ندر.

نظرة متخلفة

■ لماذا هذه التبرة اليايسة؟
– هذه هي الحقيقة المرة فالمسيرة الفنية في بلادنا تعاني من الاحباط الشديد نتيجة لعدم وجود قناعات ورؤية حقيقية لماهية الفن ودور الأغنية في حياة الشعوب فالجهل متفشي حتى بين أوساط ذوي الشأن الذين مازالوا ينظرون للفن والفنان بالنظرة الدونية بحيث تفرد مساحة بسيطة للأصوات الفنية النسائية وانحسارها في أداء دورها في الفن واستمرارها، فالأمر مرتبط بشكل كبير بدور الأسرة والمجتمع ونظرتهم المتخلفة للقضية الفنية وأيضاً خوف الأسرة من الوسط الفني الملوّث وتمسك المجتمع بالعوادات والتقاليد فكثير من الأسر لن تسمح لإبنتها أمتهان الفن حيث والمستقبل غير مأمون العواقب وهم على حق في ذلك أما دور المؤسسات الخاصة فدورها ضعيف جداً لا يستطيع حتى ان تنشل نفسها من هذا المازق بسبب غياب التشريع وأيضاً غياب الأرضية المناسبة والحماية التي هي ضمان كل عمل أو نشاط.

عينة بضاعة

■ هل تعتقد بإمكانية الاستثمار في المجال الفني؟

– هذا مجال خصب والطموحات موجودة، لكن الطامة الكبرى هي عدم وجود حماية الحقوق، فمن أين ستطور شركات الإنتاج مشاريعها بغير حفظ حقوقها؟!.. فهي عبارة عن بضاعة عينية أو روحية وبذل جهد من قبل أشخاص، وبالتالي تنظر مردوداً، فسرقه الحقوق هي مأساة وكل وزير ثقافة يأتي يتنصل عن هذه المسؤولية، وهي مرتبط الفرس وأهم الأسس، لكن يقول لك «هذه مسألة لا نقدر لها تريدينا نقتلب لك شرطي؟!

بالحق الأشرطة في كل زغط... ونحن لا نريد سوى وضع ضوابط تنظم وتحفظ حقوقنا، وبالتالي ستأتي شركات إنتاج ومستثمرين مثل أي دولة ولعلنا لاحظنا عند تحرير القطاع الخاص الفني في الوطن العربي كان لتلك الدولة قناة فضائية واحدة بأيسة الآن شوف كيف أصبحت وهذا بفضل الحماية.

أشخاص هناك وهي نفس الاختتام الشطرية التي قدمت في قضايا مشابهة للفنان أبو بكر سالم استعاد بعد اكتشافها نحو ٣٨ شريطاً من شركة رومكو الكويتية.

الحمد لله كانوا في الوزارة متعاونين معنا وتعاون معنا الوزير والوكيل في هذا الموضوع.

■ ما سر غياب الأصوات الفنية النسائية عن الساحة وكذلك خشيات المسرح؟!

– في الحقيقة نحن في اليمن نتجه اتجاه آخر.. لسنا مهتمين بالإنسان، كنا إلى (٢٠) سنة في زخم فني.. ثم حصل انحسار.. لماذا؟! لأنه لم نعد نهتم بالفن كفن.. هي قضية مجتمع، وبالنسبة لنا كفنانين لانحمل وزارة الثقافة وحدها المسؤولية.. هي مسئوليتنا أيضاً كلنا فاليمين تمتلك موروثاً فنياً وثقافياً ثرياً لكن في الواقع العمل غير موجود.

قد تجد حالات فردية وأنشطة موسمية لا تأخذ جانب الديمومة أو المنتظمة والمبرمجة.. ولاتوجد بنية تحتية ففي المناسبات الرسمية مثلاً عند تقديم أوبريت أو أعمال فنية للمناسبة تحدث فضائح.. كواد ضعيفة والمعدات والأجهزة، لا تصلح للأعمال الفنية سواء على المسرح أو الميادين فتضطر تستاجر من الخارج.

تكاليف باهظة

■ هل قام التلفزيون اليمني بدوره تجاه الأغنية اليمنية من وجهة نظرك.. وهل



شركة خليجية زورت توقيع فيصل علوي من أجل امتلاك أصانيه

فقط، رغم أنهم اتوا بعقود معتمدة من القاهرة تحمل ختم يمني شطري يحمل اسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وهي ختومات للقنصلية السابقة قبل الوحدة حيث كانت الختومات مع

الفكرية بوزارة الثقافة شخص جيد للأمانة لكن المشكلة في قرارات لجنة المصنفات فهي التي تجيز هذه الأشرطة.. اتصلت ببعضهم قالوا لم يمر عبرنا.. طيب عبر من مرت؟؟ شخصان أو (٣) أشخاص حضروا وكل واحد يتنصل من المسؤولية.. وهي مؤشرات خطيرة جداً، ولا أحد يهتم بهذا الجانب.. حتى القضاء يقول لك القاضي: «يا أخي لانتشغلنا بالفن.. من أنت؟».

■ برأيك لماذا هذا الغفور من تعامل القاضي مع القضية الفنية؟!

– باسماً في المحكمة القاضي ينظر يميناً وشمالاً.. حين يأخذ ملف القضية ويقول هذه قضية فنية؟!، وأنا فضيلة القاضي العلامة فلان الفلاني!!.. أقترح أن يكون لدينا محكمة متخصصة منعاً للإحراج الذي نقع فيه والقاضي، على الأقل مساواتنا بالأحداث مثلاً هناك في مصر شرطة مصنفات تحبس ونيابة مصنفات ونشاهد الآن كيف تحارب أمريكا العالم من أجل الحقوق، وقد شاهدنا وشاهد العالم كله أن أول مانهب في العراق هي المتاحف والفنان والمكتبات وهنا تأتي الحاجة لمحاكم فنية فمن أجل الحقوق تندلع حروب بين الدول ولكن كيف نستطيع أن نمنع الآخرين في الدول الأخرى من السطو على تراثنا، وكيف نثبت حقنا في هذا الموروث وأنت تعيد صياغته بشكل مشوه وردني، إذا أنت أخذته منهم وبالتالي هو ليس تراث كما ندعي.

سطو خليجي

■ بمناسبة السطو كان لديك خلاف مع شركة إنتاج كويتية يتخلل بحقوق الفنان / فيصل علوي إلى أين وصلت هذه القضية..؟

– هذه شركة رومكو جاءت إلى اليمن عام ٢٠٠٤م من أجل امتلاك أغاني الفنان فيصل علوي والاستحواذ عليها بحجة أن لديها عقود تملك من الفنان فيصل علوي بينما أتضح عند اظهار هذه العقود أنها مزورة.. ولاتحمل توقيع الفنان فيصل علوي الذي قال يومها أن عملية التسجيل لهذه الأشرطة تمت بطريقة مباشرة لجلسات خاصة.

يعني، أن الفنان فيصل علوي كان يستدعي ويحل عندهم ضيفاً ويقومون بتسجيل مجموعة من الأغاني والأشرطة مقابل شوية مصاريف وهذا للفنان.. وطبعاً لم يكن الفنان يعرف أن هذا سيؤدي إلى استغلال هذه الأعمال على



نظرة القضاة الدولية إلى الفن أصاعت حقوق الفنان



مدى السنوات واستمرار استغلال أغاني الفنان اليمني ظاهرة معروفة في السوق الخليجي بشكل عام ومزالت.

ختمت شطرية

■ وكيف انتهت القضية؟

– مؤسسة ١٣ يونيو التي اشترت من الشركة الكويتية حق الامتياز الوهمي في اليمن تجنبت وصول القضية للمحكمة وفضلوا حلها في نطاق وزارة الثقافة

■ جديك الفني «كان تراثيم يمانية» الذي نزل السوق في عيد رمضان لكنه احتوى مجموعة من أغاني التراث فما الجديد في القديم؟

– الألبوم كان الجزء الأول من سلسلة يستمر إنزالها مستقبلاً بنفس النمط والغرض منها توثيق الأغنية اليمنية بمختلف ألوانها التراثية.

■ أي أن جديك هو تبني مشروع توثيقي لمجموعة الأغاني التراثية؟

– أنا أركز على هذا الجانب.. يجب أن نحصر تراثنا أولاً ونسجله ونوثقه في المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر، «منظمة اليونسكو» مثلاً أذكر لك حدثاً وطنياً مهماً لم يدخل ضمن قائمة التراث في فنون وغناء الشرق غير الأغنية الصناعية، وقد تقدمت دول عربية كثيرة بشكوى لماذا الأغنية الصناعية بالذات- وهذا لأن لها خصوصية ولا تشبه أي أغنية أخرى على الإطلاق وهذا بالنسبة لنا مكسب كبير، ونحن نريد استغلال هذا الجانب.

توثيق وحفظ

■ كيف يتم انتقاء الأغاني المختارة عند إنزال ألبوم جديد؟!

– من خلال التجارب والخبرة السابقة يحصل نوع من الاختلاف في وجهات النظر للشريط الواحد فلكل مستمع نمط معين ومهمتنا أن نعمل على إشباع الميول المختلفة في نفس الألبوم الواحد وفي نفس الوقت نخلق أسلوباً جديداً في التعامل مع الأغاني.. هذا غير توثيق وحفظ الأغاني التراثية وضرورة أن يكون لها نصيبها في كل إصدار جديد.

قرصنة وطمس

■ نلاحظ انحساراً في الفن الخلاق يقابله ضخ للفن الهابط.. كيف باعتقادك يتم كبح الأخير لصالح الأول..؟!

– يا عزيزي هذه مأساة.. بعض الأشخاص أو الجهات أنزلوا قبل فترة شريطاً لبعض الفنانين فتأججت ان فيه مجموعة ألحان تراثية نسبت لشاعر وملحن آخر.. والمصيبة ان الشريط مر عبر لجنة المصنفات في وزارة الثقافة، والحقيقة أنا صعقت حينما شاهدته، ألحانه تراثية من ضمنها ألحان غنيته أنا..

هناك هبوط في شارع الفن، وهذا كله بسبب تجاهل الجميع وعدم وجود معرفة حقيقية بعظمة مآملنا لأننا لانتعامل مع الموسيقى كثقافة بل كترف، وتقول هذه الحاني وكلماتي هذه قرصنة وطمس للهوية الثقافية الفنية اليمنية..

كارثة

■ لكن الجمهور قد يكون يستحسن هذه الأنواع.. وتلبي رغبته؟!

– يتحدث بانفعال.. يا أخي الجمهور يتربى مع المادة التي تعطيهها ومع الأغنية التي يتلقاها ودور مؤسسات الدولة هو أن ترقى بمستوى الإنسان سياسياً وثقافياً وإعلامياً، كثير من البلدان لا يمكن أن تساعد على الإسفاف، وإذا حدث فهي في حدود لاتخضع للرقابة لكن، أنها تمنح ترخيصاً من لجنة حكومية لتشويه التراث فهي كارثة.

مؤشرات خطيرة

■ أعرف وشاهدت موظفين في الثقافة يسحبون أشرطة مزورة من السوق.. فمن تنهم بالتقصير تحديدًا؟!

– يا صديقي هناك في إدارة المصنفات